المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظريات المعاصرة والمفسرة لظاهرة المخدرات وتحولاتها في العراق ما بعد 2003
اسم الكاتب: أ.م. امال وهاب عبد الله، حيدر داود سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6651
تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 04:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظريات المعاصرة والمفسرة لظاهرة المخدرات وتحولاتها في العراق ما بعد ٢٠٠٣

أ.م امال وهاب عبد الله amalabdallh7979@gmail.com
حيدر داود سلمان haiderdawood1981@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص

تنطلق اسهامات النظريات المعاصرة لتفسير ظاهرة المخدرات من أطروحة رئيسة مفادها تجنب الاحادية في تفسير هذه الظاهرة. فالعديد من الدراسات أكدت أن ظاهرة المخدرات هي مشكلة متعددة الابعاد والمتغيرات، فلا توجد نظرية واحدة أو عامل محدد أو متغير بذاته يمكن في ضوئه تفسير سبب تفشي هذه الظاهرة المتمادية حيث تتعدد العوامل وتتباين أهميتها من مجتمع لآخر. لذلك يسعى هذا البحث الى دراسة قدرة النظريات المعاصرة على تفسير ظاهرة المخدرات وتحولاتها في العراق بعد ٢٠٠٣ ونتائجها التي لم تعد مشكلة صحية واجتماعية عابرة، بل مأزق يواجه صانع القرار السياسي، وترافقها تداعيات مهددة بالانحرافات السلوكية وتفشي مظاهر الاجرام وتعطيل طاقات العمل وانتشار مافيات الجريمة المنظمة.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة المخدرات، التحولات السياسية، الامنية،الاقتصادية، العراق.

تاريخ الاستلام : ٣/ ١ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٣١ /١ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ /٣ /٢٠٢٤

Transformations of the Drug phenomenon in Iraq

Haider Dawood Salman Assist Prof Amal Wahab Abdullah
haiderdawood1981@uomustansiriyah.edu.iq amalabdallh7979@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract

The contributions of contemporary theories to explaining the drug phenomenon stem from a main thesis that avoids unilateralism in explaining this phenomenon. Many studies have confirmed that the drug phenomenon is a multi-dimensional and multi-variable problem. There is no single theory or specific factor or variable in itself that can explain the reason for the spread of this persistent phenomenon, as the factors are multiple, and their importance varies from one society to another. Therefore, this research seeks to study the ability of contemporary theories to explain the drug phenomenon and its transformations in Iraq

after 2003 and its consequences, which are no longer a passing health and social problem, but rather a dilemma facing the political decision-maker, and are accompanied by threatening repercussions of behavioral deviations, the spread of criminal manifestations, the disruption of work capacities, and the spread of organized crime mafias.

Keywords: Liberal Phenomenon, Political, Security, Economic Transformations, Iraq.

المقدمة

أن أهمية مراجعة وعرض النظريات المعاصرة المفسرة لظاهرة المخدرات في العراق وتحولاتها بعد عام ٢٠٠٣ تعد ذات أهمية قصوى للأبحاث السياسية وخصوصا مجالات السياسات العامة في أطار فاعلية الاداء المؤسسي للدولة للسياسات المعنية بالقطاعات الأمنية والسياسات الخاصة بتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي، فدراسة تلك النظريات تواكبها وجوبا رصد ودراسة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية للفرد والمجتمع و هذه التحولات الكبيرة سريعة بحجم التحولات الشاملة كون الإنسان هو الفاعل فيها ومفعلها ولكنه ايضاً متفاعل معها فالإنسان بقدر ما يساهم في التحولات عن قصد أو بغير قصد فأنه سيكون حتما في قلب هذه التحولات وقد يكون في عين الإعصار إن ساء توجه هذه التحولات ولم يتم التحكم فيها بعقلانية.

فظاهرة المخدرات كجزء من هذه التحولات في كل المجتمعات يجب أن لا ينظر إليها على أساس أنها ظاهرة فردية تتمثل بالانحراف عن المنظومة القيمية السوية والخروج عن القانون فحسب بل هي ظاهرة اجتماعية ونفسية وسياسية وأمنية تتطلب إدارة شاملة وواعية من قبل الدولة للتكفل بها وتتتبع أسبابها ونتائجها ودوافعها لكبح جماح هذه الآفة المتمادية والتي لا تقتصر نتائجها الحالية لتراكمات الماضي فحسب بل و ايضا لها ارتدادات للمستقبل القريب والبعيد.

والمتتبع لتحولات ظاهرة المخدرات في العراق ما بعد ٢٠٠٣ لا بد من مراجعته للمدة الزمنية السابقة أي ما قبل ٢٠٠٣ خاصة أنها كانت مرحلة ولا زالت تقبع آثارها في سلوك المجتمع العراقي فتواتر الاحداث وتراكم الازمات المتتالية لا يسمح باستيعاب سابقتها حتى تلوها حادثة وأزمة أخرى كانت في معظمها دموية وقاسية والتي امتدت وصولا الى مرحلة تغيير النظام السياسي فيه قبل عام ٢٠٠٣ ، فترصد هذه الدراسة في مراحل تاريخية ومعاصرة دلالات العلاقة عن تواصل الازمات وتماديها حتى الان فلا يمكن القول أنها كانت تخلو من احداث ايجابية وهذا ما جعل مجتمع العراق يعيش حالات متناقضة فتارة هدم وتارة بناء فتاريخه الطويل شهد مراحل من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومراحل اخرى من التراجع وانتشار الظواهر السلبية ومنها ظاهرة المخدرات والتي لا تفسر عل أنها سلوكا منحرفا فحسب كما يراها الكثيرون بل هي لا وعي جمعي يتمرد بصمت وبقرار فردي عل قواعد السلوك العامة و التي

عكست اثارها على البناء الاجتماعي العراقي بطوائفه المختلفة والتي احدثت خللاً في التوازن القيمي للتركيب الاجتماعي والاسري، وبالأخص بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وما رافقها من تغيرات سريعة في نمط الحياة الاجتماعية والسياسية وخاصة في شريحة الشباب الاكثر تأثرا وتقبلاً للتغيير والحداثة، وما رافقه من سلبيات كثيرة وكبيرة لشرائح اجتماعية متعددة رافقتها ظاهرة الصراعات الأثنية والقبلية، فضلا عن ظاهرة البطالة والهجرة القسرية وفقدان ارباب الاسر او هجرتهم للبحث عن العمل، وقد اسهم وضع الدولة الامني عدم قدرتها على ضبط الحدود السياسية وانفتاحها على دول الجوار مما سهل الامر امام تجارة المخدرات التي دخلت مع قوات الاحتلال وروج لها بوسائله الخاصة بغية ابعاد الشباب استهداف قواته العسكرية.

تلك الاوضاع الجديدة مهدت لزيادة معدلات جريمة المخدرات بأشكالها المتنوعة وبروز نتائجها المختلفة عن المجتمع ، ولقد شهدت جرائم المخدرات عدة تحولات جذرية في طبيعتها ومعدلاتها وطرق ارتكابها فضلا عن الخصائص في استخدامها ونوعية المواد المخدرة التي يتم تعاطيها والإدمان عليها بأشكال مختلفة عن السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٣ .

اهمية البحث :

تبرز اهمية البحث من ان ظاهرة المخدرات تشكل تحديا أمنيا واجتماعيا واقتصاديا يواجه صانع القرار في العديد من المجتمعات المعاصرة ومنها العراق نظرا للمخلفات السلبية التي تحدثها هذه الظاهرة الفتاكة حيث شهد العراق ما بعد ٢٠٠٣ تماديا كبيرا لظاهرة المخدرات ساهمت التحولات المرافقة لها تزايدا في معدلات انتشارها وتعدد انواعها واختلاف دوافع وأسباب انتشارها والتطور في زراعتها وصناعتها وتمريرها وترويجها والتعاطي والإدمان عليها مما أد إل زيادة مضاعفات خطورتها والجرائم الناشئة عنها.

اشكالية البحث

تستقصي إشكالية البحث تعدد المداخل النظرية المفسرة لظاهرة المخدرات وتحولاتها في العراق والتي تتصف بالتعقيد والتركيب وكثرة العوامل والمتغيرات وتداخلها وتعدد صور تفاعلاتها والتي تحتاج لتفسير تباينها توظيف أكثر من مدرسة علمية وخصوصا في الأوساط البحثية والدراسات السياسية المعاصرة لتفسير ظاهرة المخدرات في ظل تتابع معدلات تصاعدها وتماديها والتي سرعان ما تحولت الى معضلة أمنية تتجاذب في ثنياها المظاهر السلبية للسلوكيات المنحرفة وجرائم النفس المولدة للعنف والعنف المضاد وتصاعد مشاعر انعدام الأمن لشرائح واسعة من

المجتمع والأمثلة ماثلة أمام كل ذي عين تبصر وأذن تسمع وقلب يعي ما حوله وفكر يتدبر للاستجابة الإنسانية الفطرية الساعية للأمن الفردي والمجتمعي والتعايش السلمي.

وعليه يستدعي البحث لظاهرة المخدرات وتحولاتها في العراق ما بعد ٢٠٠٣ الى عرض اهم النظريات المفسرة لأسباب تصاعدها وتماديها والتي لم تعد مشكلة صحية واجتماعية عابرة بل تحولت الى مأزق سياسي – أمني يواجه صانع القرار السياسي، وعلى ضوء ما تقدم تطرح دراستنا التساؤلات الاتية :

– ما هي ابرز النظريات المفسرة لظاهرة المخدرات وتحولاتها في المجتمعات المعاصرة؟
- ماهية ابرز التحولات التي شهدها الواقع العراقي لاسيما بعد ٢٠٠٣ ؟
- كيف اقترنت تحولات المجتمع العراق قبل وبعد ٢٠٠٣ بتفاقم ظاهرة المخدرات وتفشيها وتصاعد السلوك الاجرامي في الواقع العراقي المعاصر؟

فرضية البحث:

تتكون فرضية البحث من فكرة مفادها ان ظاهرة المخدرات في العراق تعد من الظواهر المعاصرة والجرائم المستحدثة والتي يتطلب لبيانها ووصفها تفسير علمي متكامل حيث أن جرائم المخدرات ظاهرة متعددة الابعاد وجب دراستها وفق منظور تكاملي ذلك لأن كل منظور قادر عل تفسير بعد واحد ويعجز عن تفسير بقية الابعاد التي يمكن أن تفسرها منظورات أخرى، وقد فرضت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي ضغوطاً نفسية واجتماعية ناتجة عن متوالية الازمات الأمنية والسياسية مخلفة بذلك مظاهر العنف و الارهاب والنزاعات الداخلية والخارجية والتي ساهمت في تضييق هامش الحكم الاخلاقي وتقويض صرح الاخلاق العامة ترافقها تداعيات مهددة بالانحرافات السلوكية والتفكك الاسري وتعطيل طاقات العمل وانتشار مافيات الجريمة المنظمة وتحالفها مع منظومة الفساد وغسيل الاموال.

منهجية البحث:

ولغرض معالجة إشكالية البحث وإثبات فرضيته التي بنيت عليه تتطلب من الباحثين المزاوجة بين المنهجين الاستقرائي والتحليلي. فالأول انطلق من الوقائع المحددة الى صياغة استنتاجات كلية من مقدمات جزئية ومسبقات ساهمت في تفشي ظاهرة المخدرات. اما المنهج التحليلي فقد استند عليه الباحثين من خلال تحليل ظاهرة المخدرات في العراق بالاستعانة بالحقائق المعاصرة

والمعلومات والمعطيات الاحصائية المتاحة بقدر المستطاع لتوصيف وتفسير الظاهرة محل الدراسة ولإثراء مضامين ومحتويات البحث .

المطلب الأول :- النظريات المفسرة لظاهرة المخدرات

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة المخدرات وتحولاتها على غرار النظريات المساهمة في تفسير مظاهر الانحرافات السلوكية والشاذة والسلوك الاجرامي في المجتمعات البشرية على مدى تاريخها الطويل ، فظاهرة المخدرات ليست بالظاهرة المستجدة بل هي قديمة رافقت الحضارات الإنسانية و باتت ظاهرة عابرة للقرون والقارات رافقت تطور المجتمعات البشرية واتساع الطموحات الشخصية للفرد المعاصر.

فقد عرفت الإنسانية الكثير من صور الانحراف والإفساد المروع مما زادت حدة العنف بين البشر إذ يمعنون في ترويع وإجرام بعضهم البعض بوسائل التعذيب وفنون القهر ونتيجة لتشابك أبعاد هذه الأفعال الإفسادية الترويعية وتنوع عواملها وتعقد وغموض طبيعتها وخصائصها وتعدد أشكالها وتباين احجامها وأهدافها ووسائلها صارت ميدانا للخلط في التفسير والتحليل وجب تبني رؤية متكاملة تحدد طبيعة النظام المعرفي المتكامل الذي ينطلق من فلسفة وعقيدة المجتمع والتي تعبر عن رؤيته الكلية كمعيار تقويمي لشخصية الفرد والمجتمع عل حد سواء فإنتاج المعرفة يتطلب مسار منهجي يحدد منطلقاتها ووسائلها وأدواتها لتجنب تشتت البنية الفكرية لأفراد المجتمع وهدم بنيته الحضارية تدريجيا .

وبالرغم من أن الجميع متفقون عل إدانة هذه الأفعال الاجرامية والسلوكيات المنحرفة نظرا لبشاعة اثارها وإلحاقها الضرر للصالح العام في المجتمعات الإنسانية ألا أن الرؤى الفكرية بمختلف الاتجاهات الاكاديمية طرحت تفسيرات متباينة لتفسير الظواهر المنحرفة في المجتمعات البشرية. وتطرح ظاهرة المخدرات وتماديها في المجتمعات المعاصرة مسألة السلوك الإنساني في أعلى درجات تعقيده الذي يختلف حجمه وتتنوع أسبابه وترتبط بشكل كبير بألوان التصادم والمشكلات والظروف السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية الصعبة فتنتج سلسلة من الاوضاع المنحرفة المتأزمة والتي تقود إلى تغذية الظواهر السلبية الفتاكة ومنها ظاهرة المخدرات، ولفهم ابعاد الظاهرة محل الدراسة أكثر نقدر أنه من المفيد دراستها في هذه المساهمة العلمية في سياق أهم الاتجاهات النظرية التي حاولت مقاربتها مع الواقع المعاصر وفق عاملين رئيسين هما (الجواهري ٢٠١٠، ٤٣٨):-

- **عامل الاستعداد** ، وهو من العوامل غير المباشرة والمتعلقة بخصائص البيئة الاجتماعية ومنها العائلة والقبيلة للفرد ، والبيئة الاقتصادية ، وبعض الخصائص الديموغرافية والنفسية ، فالتفكك

الأسري والفقر والعوز والبيئة الفاسدة وضعف الوازع الديني وغيرها مثل هذه العوامل هي عوامل استعداد للانحراف ولكنها لا تجزم أنها عاملا ناقلا من مرحلة الاستعداد للجريمة إلى ارتكاب الفعل الاجرامي، فالفقر مثلا كعامل استعداد للجريمة لا يعني أن كل من يعاني من الفقر يصبح مجرما وتاجرا ومتعاطي للمخدرات ، ولا يعني الاستعداد أن الشخص الذي تتوفر فيه هذه العوامل يصبح باحثا عن الانحراف ، فعوامل الاستعداد تعني فقط أن الشخص الذي تتوفر فيه هذه العوامل يصبح أضعف مقاومة لأسباب الانحراف المباشرة ، ويصبح في حالة يكون معها أكثر استجابة واستعدادا للانحراف مقارنة بالآخرين .

- **العامل الحاسم** :- وهو عامل الاقدام الفعلي على ارتكاب الفعل الاجرامي ، وهو ذلك العامل الذي ينقل الفرد من حالة الاستعداد لارتكاب الفعل الاجرامي الى الممارسة الفعلية والإقبال على ارتكاب الفعل الاجرامي ، وأن المصدر الوحيد لتحديد هذه العوامل المباشرة هو المنحرف نفسه فعندما يسأل المنحرف عن سبب انحرافه فانه عادة ما يذكر أقوى الأسباب وأكثرها تأثيرا ، أي أنه يذكر العوامل المباشرة وأن المصدر الوحيد لتحديد هذه العوامل هو الفرد نفسه.

وعلى ضوء ما سبق ولكون ظاهرة المخدرات من الظواهر التي تتصف بالعالمية والشمولية حيث أنها توجد في مختلف المجتمعات الإنسانية لذا كانت لها نظريات مفسرة متعددة ومتباينة تعكس الاتجاهات والممارسات السائدة في هذا المجال وتوفر الأطر المرجعية التي تساعد المتخصصين في فهم واستيعاب أسباب تفشي هذه الظاهرة ومعرفة جوانبها المختلفة للقيام بالبحوث والدراسات العلمية للوقاية والعلاج ولتطوير السياسات العامة المعنية في تقويض هذه الظاهرة الفتاكة ، ويمكن استعراض أهم تلك النظريات وهي كالآتي :-

اولاً :- النظرية الاحيائية (البيولوجية)

تعد النظرية البيولوجية اولى النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة المخدرات وفق منظور الانحرافات السلوكية والإجرامية ، انطلاقاً من ميكانيزمات بيوكيميائية او فسيولوجية ، فهي نظرية ذات منحى طبي وتشريحي استندت في تحليلها الى السلوكيات الدافعة للانحراف والاجرام بناءً على وجود خلل وراثي او عيب عضوي او نقص عقلي في شخص المجرم او الحدث الجانح، ذلك لأن الانسان المنحرف يشغل بال هؤلاء الباحثين لأن بعضهم ينظرون إليه كانسان مريض وأن مرضه نوع من الاكراه الحتمي لا يستطيع ردعه وفق نظرة المريض نفسه، لكن لم تأت هذه الدراسات بنتائج مقنعة يمكن الاطمئنان إليها من الناحية العلمية وتطورت هذه الدراسات خلال القرن التاسع عشر بالفكرة القائلة بأن الانسان المنحرف والمجرم هو كائن مختلف بطبيعته عن

الانسان الذي يعتبر طبيعيا وسلوكه سوي(عبد الخالق ٢٠٠١ ، ٣٨). فاتجه الباحثون البيولوجيون إل الاعتقاد بأن العامل الوراثي له دور أساسي في ظهور النزعات السوية و المنحرفة لد الافراد ، حيث تمثل الوراثة عملية انتقال خصائص معينة من الأصول ال الفروع في اللحظة التي يتشكل فيها الجنين أي انتقال صفات عضوية ومرضية من الاباء ال الابناء بدرجات متفاوتة وانطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة أساسها أن الطفل يرث عن والديه سلوكيات معينة انحرافية وعنيفة واعتمدوا في دراساتهم عل فحص أشجار العائلات والاسرة التي تناسلت من امرأة ضعيف العقل والأسرة التي تناسلت من المرأة المعلمة حسنة السمعة ومن قياس التشابه في الانحراف والاجرام بين الاباء والابناء فضلا عن دراسة دراسة التؤام والتي تقوم عل مقارنة توأمين متطابقين ناتجين من بويضة واحدة وتوأمين أخوين ناتجين من اتحاد من بويضتين مختلفتين، نذكر عل سبيل المثال الدراسة التي قام بها لانج وقد اسفرت الدراسة أن ٧٧ من ازواج التوأم المتطابقين متماثلين في الانحراف والاجرام وأن ١٢ فقط من الأزواج المتآخين متماثلين في الانحراف والاجرام. (سذرلاند وكريسي ١٩٦٨ ، ١٢٦).

فلو وظفنا الدراسات الانسانية لمحور الاعمال المصممة لاختيار النظريات الجينية ذات الصلة بالتعاطي والادمان للمخدرات والمؤثرات العقلية في بني البشر، لوجدنا للجينات الوراثية تأثيرها في ذلك، فاولئك الذين لديهم جزء من المادة الوراثية الخاصة بهم التي توارثوها عن متعاطين فأن هذا الموروث سيصل اليهم وسيعانون من تلك الحالة وتلك الظروف التي كان عليها آباؤهم.(Rasmussen 2000,31-32)).

اذ ان المتعاطي لمعظم انواع المخدرات تجعله معتمداً عليها، فالتغيرات الفسيولوجية تجعل التخلص من المخدرات امراً معقدًا (زيان ٢٠١٣، ٢٧)، خصوصاً وان المدمن قد تعود على استخدام المخدر في مواقف اجتماعية شتى كالافراح والاحزان، فهو يلجأ الى تعاطي المادة المخدرة لإحداث النشوة والانتعاش وتعديل مزاجه او للنسيان ، ويصبح من الصعب عليه التعامل مع هذه المواقف دون اللجوء اليها بل اصبحت جزءاً من حياته، وهناك من الباحثين من يفترض انه في حالة وجود حالة الاكتئاب ،فان المواد الكيميائية العصبية تبعث برسائل الى مناطق متعلقه بالوظائف الحيوية مثل الشهية ،النوم وغيرها وهناك مجموعة من الادلة غير المباشرة تؤثر في الاكتئاب ، ومنها دور المرض الدماغي والذي يتصف بفترات تحسن تبادياً مع نوبات من الاكتئاب او الهوس، وهذه النوبات دليل على الاضطراب المرضي ذي الاساس البيولوجي ،وهناك مجموعه من الاعراض والتي توحي بوجود اضطراب في العمليات الحيوية مثل اضطراب النوم و الشهية واضطرابات في النشاطات النفسية الحركية ،واستجابات جسمية للادوية العلاجية خاصة عند الافراد المكتئبين ، ولقد اكتسب الاكتئاب اهمية خاصة بالنسبة للتفسير الكيميائي من

خلال الدراسات المبكرة التي اوضحت ، ان بعض جوانب الاكتئاب التي تكون نتيجة الاختلال في توازن البوتاسيوم والصوديوم عند المكتئبين وهذا يوثر مباشرة في امكانية الاحساس بالراحة واستثارة الاعصاب (قماز ٢٠٠٩، ١١٦).

اذ ان المدمن اصبح يعيش حالة من الاعتماد الجسمي وانقطاعه عن التعاطي ينجم عنه اعراض فيزيولوجية خطيرة كأن يشعر بحشرات تمشي تحت الجلد، الام في الساقين، الغثيان والقيء...الخ، فقد تدخل المادة الاساسية في تركيب المخدر في المراحل الاساسية للتمثيل الغذائي والحيوي داخل خلايا جسم الانسان، وبهذا يصبح ذلك النوع (من المخدرات) ضرورة للجسم ويصعب الاستغناء عنه بحيث أصبح هناك اعتماد عليه في الجسم وفي اداء وظائفه الطبيعية (الغريب ٢٠٠٦، ٤٦).

ثانيا :- النظرية النفسية (السايكولوجية)

بالتوازي مع الدراسات البيولوجية بدأ علماء النفس والأطباء النفسانيون يهتمون بدراسة ظاهرة المخدرات محاولين الوصول لمعالجة تلك الظاهرة باستعمال عوامل متصلة بالأشخاص المساهمين في تفشيها ، حيث يؤكد هذا الاتجاه على العوامل الفردية والعواطف والخصائص الشخصية المتعلقة بتقدير الذات، حيث يؤكد هذا الاتجاه عل العوامل الفردية والعواطف والخصائص الشخصية واعتبار الاشخاص المساهمين في تفشي ظاهرة المخدرات مرض والمرض يكمن في داخلهم.(ابو جادو ١٩٧٦، ٤٥) .

وقد صيغت النظريات النفسية للانحرافات السلوكية وتصاعد معدلات جرائم النفس محاولة للوصول إلى شفاء المرض المجرمين من مرضهم بالبحث عن أفضل الأساليب للتمييز بين العوامل الجسمية والأعراض الناشئة عن العوامل النفسية لتحديد أحسن الطرق لعلاج الاضطرابات المختلفة .

يقوم المنظور النفسي على فرضية ان القلق والاحباط الناجم عن تراكم الخبرات السالبة في حياة الفرد النفسية، تلعب دوراً كبيراً في بدء التعاطي، فاذا استمرت وزادت فانها تساعد على الاستمرار والمبالغة في التعاطي، ويصبح الفرد فريسة للعقار الذي يظن انه المخلص الوحيد من الالام النفسية او وسيلة اشباع حاجات لا تشبع الا بتعاطيه لهذا المخدر (الجميلي ٢٠٠١، ٧١-٧٢)

وير فريق من علماء النفس أن الظروف التي يعيشها الفرد تساهم بقدر كبير في ظهور حالات الاحباط، القلق وغيرها، فكثرة الصراعات والخلافات داخل الاسرة، واستخدام احد الوالدين للقسوة المفرطة اوالاهمال او الظروف السياسية والامنية و الاقتصادية السيئة، كارتفاع معدلات

العنف والعنف المضاد والحرب الاعلامية والبطالة وعدم انتظام الدخل الذي يقابله متطلبات كثيرة كلها تساهم في ظهور حالات نفسية سلبية، والتي قد تؤدي بالفرد الى البحث عن متنفس او نسيان ما هو عليه فيلجأ الى التعاطي، وَحِدَّة هذه الظروف او استمرارها دون اي تحسن عليها تجعل الفرد يستمر في التعاطي حتى يتحول الى مدمن. وكل ذلك ناتجاً عن عدم استطاعة المدمن الوصول الى الاشباع فيلجأ الى البحث عن الاشباع عن طريق تعاطي المخدرات مما يتولد لديه لهفة مستمرة لتعاطي المخدر يؤدي الى التخفيف من الحصر او الحصول على النشوة (جعفر ، ٢٠٠٩، ١٠٩)

وكذلك فانّ النظرية السيكولوجية هي نظرية روج لها علماء النفس، اذ ان اصحابها استندوا في تحليل السلوك الاجرامي والجانح الى تتبع سمات الشخص المنحرفة، ذات السلوك العدائي وغير الاجتماعي، فقد اكدت هذه النظرية على اهمية الاسرة والتربية الاسرية، اذ حللت السلوك المنحرف واسندته الى الاخطاء الاسرية في تربية الشخص وتنشئته في سنواته الاولى من حياته (الجميلي ٢٠٠١، ٢٠٥) .

فالنظرية النفسية تستطيع تفسير عملية الادمان على المخدرات من خلال نظريتين هما:

- نظرية التحليل النفسي:

تذهب نظرية التحليل النفسي الى ان المدمن تظهر عليه السلبية و الاتكالية وعدم القدرة على تحمل التوتر النفسي والألم والإحباط، اي عدم نضوج الشخصية بوجه عام، وذلك لان الخمر او العقاقير المخدرة وسيلة علاج ذاتي يلجأ اليها الشخص. كما يرى اصحاب هذا الاتجاه – لاشباع حاجات طفولية لاشعورية، كما ان نمو المدمن النفسي الجنسي مضطرب ، وان طاقة الغريزة (الليبدو) مثبتة على المرحلة الغمية (الدمرداش ١٩٨٢، ٣٤-٣٥).

ومن زاوية اخرى تذهب هذه النظرية الى ان مدمن المواد المخدرة هو شخص قد عانى في طفولته ولم يستطيع التخلص من عقدة الطفولة (أوديب) عند الولد، (عقدة اليكترا) عند البنت كما ان بعض المدمنين ضعيفو ال (أنا) أي أنه ضعيف الشخصية، وسهل التأثير عليه، وعزيمته فاترة، وذلك هو الذي يجعله فريسة للمخدرات عن طريق التبعية لاصدقائه (المنعم ٢٠٠٧، ٨٠).

كما يرى الفريد ادلر ان الذين يفشلون في حياتهم كمدمني المواد المخدرة أو غيرها انما يفشلون لافتقارهم الى الشعور بالود والمحبة نحو الآخرين وان الشخص المدمن هو شخص لديه نقص عضوي ما، او لديه نقص في علاقاته الاجتماعية او الاقتصادية وانخفاض شديد في تقديره للذات بدون العقار ويعاني من الاكتئاب (غنيم ١٩٨٧)

لذا فأن المدمن هو بأساسه التكويني شخص يوصف بالنرجسية (عشق الذات اللاشعوري) والمطالبة (كثرة المطالب). فالتعاطي يحقق للمدمن ادواراً متعددة: فيعمل كمسكته (مصاصة) للاحباط والغضب، ووسيط نشط للتنفس من خلاله عن العدائية الكامنة لدى المدمن وكوسيلة للتخلص من احتقار الذات الماسوشي، واشباع رمزي لحاجة الحب والعطف.(الحراحشة والجزازي ٢٠١٢، ٤٤).

- نظرية الحاجة إلى القوة:

تميز هذه النظرية بين القوة الشخصية التي يستشعرها الفرد في ذاته وبين القوة الاجتماعية، حيث يؤدي الاخفاق في تحقيق القوة الاجتماعية الى خلق حالة تشبه القلق الذي يدفع الفرد الى التعاطي لتحقيق هدف بدائي مشبع نرجسياً بالقوة الشخصية.(الحراحشة والجزازي ٢٠١٢، ٤٥).

ثالثا :- النظرية السوسيولوجية والبيئية

لقد حللت النظرية الاجتماعية السلوك الاجرامي والجانح بناء على الضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وقسوة الظروف المحيطة بالشخص التي تكون نتائجها سلوكاً اجرامياً وجانحاً، حيث يستند علماء الاجتماع في تحليلهم للظاهرة على دور العمليات الاجتماعية والظواهر المجتمعية عند تعاطي المخدرات، ويعدون ان الاوضاع الاجتماعية بما يستجد بها من متغيرات ثقافية واقتصادية وسياسية تلعب دوراً جوهرياً في السلوك الانساني (الجميلي ٢٠٠١، ٢٠٦) .

وقد تشكلت العديد من النظريات التي تبحث في اسباب الانحراف بصفة عامة وتعاطي المخدرات بشكل خاص، من منطلقات بيئية اجتماعية كالقوى الاجتماعية والطبقة الاجتماعية، والاحباطات التي تنجم عن عدم القدرة في تحقيق الاهداف الشرعية بطرق شرعية، والطرق التي تؤدي الى تعلم الانحراف في البيئة والحي والتي تنتقل فيه قيم الانحراف من جيل لأخر، والثقافة الفرعية التي تملك معايير وقيم خاصة بها والتي تختلف عن قيم المجتمع ، بالإضافة الى الاحباطات الناجمة من الظروف الحياتية الفقيرة(١٩٩١، f.adler٧٩) ويمكن تفسير ادمان المخدرات من الوجهة الاجتماعية على انه نتيجة ضغوط المجتمع المتمثل في الفقر، والأسر المفككة ، والفراغ الخالي من الاهداف ، وضغط جماعات الاصدقاء، ومسايرة الثقافات الفرعية، ويعدُّ الادمان على المخدرات من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر على تقدم المجتمعات

ورقيها كما يؤثر على الحالة الصحية والنفسية للاشخاص المدمنين (ابراهيم ١٩٩٥، ٢٠٣-٢٠٤).

والنظريات التي تتبنى تفسير السلوك الاجرامي والمنحرف من الناحية الاجتماعية كثيرة ومتعددة كما أن كل نظرية من هذه النظريات تحاول أن ترجع السبب في ذلك إلى واحد أو أكثر من العوامل الاجتماعية ، وقد تم التركيز على أهم النظريات التي تتجلى بما يلي:-

- نظرية التفكك الاجتماعي

تشير هذه النظرية للدلالة على مفهوم عام يشمل كافة مظاهر سوء التنظيم في المجتمع من الناحيتين العضوية والثقافية، وقد عرف "**اليوت** " التفكك الاجتماعي بأنه أي اضطراب أو انشقاق أو صداع أو افتقار إلى الاجماع يحدث في نطاق جماعة من الجماعات أو في أي مجتمع ما، وتؤكد هذه النظرية على قوة تأثير الوسط الاجتماعي والاسري، على تكوين السلوك المنحرف بين اوساط الشباب، من النظريات الاكثر علاقة في تفسير ظاهرة الادمان، حيث ترجع عوامل تعاطي المخدرات الى الفشل في التنشئة الاجتماعية، من قبل الاسرة المتصدعة بسبب ما تتسم به من سمات كالشجار الذي يحدث بين الوالدين وغيرها ، وما ينتج عنه من قلق في نفوس الابناء، وادمان احد الوالدين على المخدرات وفقدان اوغياب احد الوالدين، وضعف الوازع الديني والاخلاقي لارباب الاسر، والضعف الحاد في الموارد الاقتصادية للاسرة، وسوء معاملة الابناء والتفريط في المعاملة سواء بالحب أو القسوة، (التركي ١٩٨٩، ٤٥٤) والضبط الاجتماعي يرتكز على التقنية والاستراتيجية التي تحكم السلوك الانساني، والتي تؤدي الى توافق وإطاعة لقواعد المجتمع، وهذه نتيجة تاثير الاسرة والمدرسة والمعتقدات الدينية والقيم والأخلاق وكلما كانت روابط الانسان بالوالدين والمعتقدات الدينية والمدرسية قوية كلما قل احتمال انتهاكه لقواعد المجتمع (الجميلي ٢٠٠١، ٢٠٨).

- نظرية الثقافة الفرعية

يرى "**ڤاسترو**" في تفسير ظاهرة المخدرات وتزايدها في المجتمع الحديث مقارنة مع ما كانت عليه في الماضي بأنها ناتجة عن السلوكيات المنحرفة من قبل بعض افراد المجتمع والتي لا تعتمد على الخصائص الشخصية والخلفية الأسرية فحسب بل وتعتمد على جماعة الرفاق في تفسير تفشي ظاهرة المخدرات ، حيث وجد "**بيكر**" في دراسته أن جماعة الرفاق تؤدي دوراً حاسماً في عملية تعلم تدخين الماريجونا ، فحينما تدخل جماعة الرفاق شخصا مبتدئاً في عضويتها تقوم بتعليمه التدخين لكي يدرك الخبرات السارة المرتبطة بعملية التعاطي كما أن

العضوية في مثل هذه الجماعة تشجع على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة ، وتعلم العضو أيضا كيفية تقبل معايير الثقافة الفرعية المؤيدة للمخدرات ورفض معايير الثقافة الرافضة للمخدرات ، كما أن أعضاء هذه الجماعة يندمجون في جرائم أخرى كالسرقات والسطو على المنازل وذلك لتدعيم عاداتهم الادمانية . (علي ٢٠٢٢، ٥٥٥) .

- **نظرية السلوك المشكل**

ترى هذه النظرية أن السلوك الدفع لظاهرة المخدرات وتماديها في المجتمعات المعاصرة هو نتيجة للتأثيرات بين الفرد وبيئته بفعل التغيرات الواسعة التي تشهدها ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع ، بما تنطوي عليه من مغريات وحاجات معنوية وكمالية لم تكن بالقدر نفسه خلال الفترات الزمنية السابقة ، في الوقت الذي تزداد فيه المعوقات الاجتماعية والبيئية التي تحول دون تحقيق تلك الحاجات ، الامر الذي ينتج عنه انتشار واضح في العوامل التي تؤدي الى ظاهرة المخدرات وممارسة الانماط السلوكية التي تخالف الاعراف العامة في المجتمع. (الاصفر ٢٠١٢، ٦٠) .

فسلوك اساءة استخدام العقاقير هو نتيجة للتأثيرات المتبادلة بين الفرد وبيئته ومخزن سلوكه الفردي، ولذا فأن الفرد يعد عاملاً نشطاً يتأثر بالعوامل المعرفية والوجدانية والدافعية بجانب تأثره بالبيئة، ومن شأن عملية التفاعل المستمرة والتغذية المرتدة المستمرة بين البيئة والفرد ان تؤثر على السلوك وتقوم على اساس من نماذج احصائية للتباين المتعدد.(السيد ١٩٩٨ ، ٦٤).

وفي مثل هذه الظروف تصبح عملية التعاطي أكثر سهولة، فالتواصل مع مروجي المخدرات والمؤثرات العقلية، يصبح متاحاً امام الشباب، في المدرسة والجامعة والنادي الرياضي ، وقد يمتد الى اماكن العبادة في كثير من الاحيان، في الوقت الذي يجد فيه الشباب عبر تواصلاتهم عبر الانترنت ما ينمي في شخصياتهم الرغبة في التحرر من قيود الجماعة ومعاييرها، بالإضافة الى قيم الفردانية التي تعززها شروط البيئة الجديدة، وتضاف الى كل هذه الشروط جماعات الاقران في الحي والمدرسة وحتى في دور العبادة احياناً وغيرها، فأن انجراف الشباب لتعاطي المخدرات يصبح سهلاً الى حد بعيد. (الاصفر ٢٠١٢، ٦٦).

وعليه فأن الوسيلة الاهم للحد من انتشار ظاهرة المخدرات هي التركيز على التربية السليمة والاهتمام بتأمين بيئة مناسبة للعيش بعيدا عن خطر الادمان والمخدرات.(العبود ٢٠٢٢) .

وفي رأي جيسور صاحب نظرية السلوك المشكلة، ان مشكلة تعاطي الخمور والمخدرات هي واحدة من عدة مشكلات، وهذه السلوكيات المشكلة هي نتيجة للتفاعل بين ثلاثة انظمة داخل الفرد، الشخصية، والبيئة المدركة، والسلوك، وفي داخل كل منظومة خصائص او متغيرات تمثل

حرصاً او ميلاً للانحراف، او لسلوك المشكلة وككل سلوكيات المشكلة، فأن سلوك التعاطي سواء كان يمثل مشكلة فهو متغير مستمر اكثر من كونه حالة متقطعة.(السيد ١٩٩٨ ، ٦٥).

- نظرية النوافذ المكسرة

تنطلق نظرية النوافذ المكسرة من أطروحة أساسية مفادها انتشار حالة الفوض في بعض المناطق الحضرية بفعل نزوح العائلات الجانحة وتفشي مفهوم اللاتمدن الذي يغذي الشعور باللأمن بين الأفراد والذي يساهم بدوره في تحطيم العلاقات وتفكك الروابط الاجتماعية بين الجيران حيث يشعرون أنهم غير متضامين فيما بينهم فهم أقل ميلا للدفاع عن القواعد الاجتماعية.

وقد تأثرت نظرية النوافذ المكسرة بتحليلات النظرية الايكولوجية البيئية في علم اجتماع الجريمة، وقد ظهرت هذه النظرية من خلال مقال نشره "james.Q" و **"George.Kellig"** في مجلة الأطلنطي الشهرية كان موضوعه معنونا "النوافذ المكسرة" وتربط هذه النظرية بين السلوك غير المنتظم أو الفوضوي وبين الخوف من الجريمة واحتمالات وقوع جرائم خطيرة . وحالات التدهور الحضري، وقد استخدم الباحثان صورة النوافذ المكسرة كمثال يوضحان من خلاله كيف أن المناطق الحضرية والأحياء تدخل إلى مرحلة التدهور والفوضى ثم الجريمة وضربا مثلا بذلك بعض المدن الاميركية مشيرين بأن إحدى النوافذ الكسرة في مبنى مصنع معين قد تحي للمارة بأنه لا يوجد أحد يهتم بهذا وبمرور الوقت يتم تكسير عدد اخر من هذه النوافذ بسبب ما قد يلقيه الشباب من حجارة عليها ثم يبدأ المارة بالتفكير في أنه لا يوجد من يهتم بهذا الحي مما يسبب حالة الإهمال التي تحل بهذا المكان وتجعل الشباب المنحرف يعتقد أن هذا المكان هو مناسب لارتكاب الجريمة والتي تبدأ بالجرائم البسيطة كالتشرد والتسول والشذوذ الجنسي وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية واستهلاك الخمور إلى أن تصل الجرائم الخطية كجرائم القتل.(سواكري، ١٩٢-١٩٤) .

فكل نافذة مكسرة هي تحريض على التخريب والنهب ودليل على عدم الاهتمام بالمحيط والتراخي في الاعتناء بالأمكان الحضرة عند الضرورة وهذا هو مهد الجريمة وفي نس الوقت فإن الفوضى تولد الإحساس بالاختلال في الأمن يشجعان الأفراد على الانطواء في حياتهم الخاصة مما ينتج عنه هجران لهذه الأحياء من طرف ساكنيها وكل هذه العوامل منبع لتفريغ الجريمة.

- نظرية الأنومي (اللامعيارية)

تعد هذه النظرية من أبرز نظريات البناء الاجتماعي التي حاولت تفسير علاقة العولمة بظهور الجرائم المستحدثة ومنها ظاهرة المخدرات ، حيث تتميز نظريات البناء الاجتماعي بأنها كلية التفسير أي أنها تحاول تفسير ارتفاع معدلات الجرائم في المجتمع اعتمادا على متغير البناء الاجتماعي.

وتعني كلمة اللامعيارية انعدام المعايير الضابطة والقيم السامية للسلوك البشري، وقد أوردتها بعض القواميس بمعنى حالة من الاضطراب أو أختلال النظام أو عدم اليقين، وقد طور العالم **دوركايم** نظرية الأنومي انطلاقا من رفضه لتفسير الجريمة تفسيرا نفسيا أو بيولوجيا أو حتى أي تفسير يبتعد عن الناحية الاجتماعية ، حيث أستخدم اللامعيارية لأول مرة في كتابه "تقسيم العمل في المجتمع" ولتي يشير بها إلى حالة من ضعف المعايير بين أعضاء جماعة أو مجتمع ما، وظاهرة تقسيم العمل كما يراها دوركايم لا تخلقها الإرادة الفردية ولكن يفسرها من خلال حجم وكثافة السكان التي تؤدي الى تنوع المهن والأدوار وهذا قد يتطلب تشكيلة اجتماعية جديدة من التغير وخاصة السريعة منها وبالتالي تنشأ حالة من عدم التكامل واللاتجانس بين أعضاء المجتمع ويقلل من قدرتهم على تحقيق التضامن وخلق اتصالات ايجابية يرافقه بذلك تدني وضعف المعايير الثقافة ومن ثم يصبح المجتمع عاجزا عن توفير معايير تضبطه ومما يؤدي الى ارتفاع معدلات سلوك المنحرفين(الطروانة ٢٠٢١، ٨٦).

ويرى **ميرتون** في نظريته أثر الحياة الحضارية في المجتمع الأميركي المعاصر بأن الأفراد يسعون جاهدين لتحقيق الأهداف الثقافية التي رسمها المجتمع إلا أنه ينقص بعض القدرة المشروعة على تحقيقها في المجتمع الذي يتميز بالحراك الاجتماعي السريع مقارنة بالمجتمعات الزراعية بطيئة التغيير والتي تميل في الغالب إلى الاستقرار(الطروانه ٢٠٢١، ٨٨).

ومن هنا وعلى ضوء ما سبق ولغاية هذه الدراسة التي سعت إلى تفسير العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة فأن اللامعيارية تظهر نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السريعة والدخيلة وتترتب على أثرها التغيرات البيئية المختلفة مخلفة بذلك مشكلات عديدة لا حصر لها ، فالافراد يحاولون دائماً التكيف مع ظروفهم المحيطة بهم، وان لكل فرد عالمه الخاص به وله مشكلاته الخاصة ايضا، ذلك ان عملية التكيف في اساسها مبنية على معاناة تنجم عن عدم التوافق بين السمات والخصائص التي تصف الفرد، والشروط المحيطة بحياته، ولكنها تنتهي بمستوى ما من مستويات التوافق تبعاً لخصوصية العملية ذاتها، وعليه تصبح امكانية انجراف الافراد مع الشروط الحياتية الجديدة اكبر من ذي قبل، اذ كانت الضوابط

الاجتماعية والاخلاقية والدينية تحول دون عملية الانجراف، وتسهم في بناء ضابط ذاتي يمكن الفرد من السيطرة على شهواته، بينما تصبح هذه العملية أضعف في ظل الشروط البيئية الجديدة التي يصبح الفرد فيها محرراً من قيود الجماعة، ولكنه أسير لشهواته ورغباته، التي تأخذ بالنحو غير المنضبط (الاصفر ٢٠١٢، ٦٥).

وتحدث الضغوط الاجماعية والبيئية على الفرد عندما يصبح العبء البيئي الذي يمر به الفرد مرتفعاً جداً، وتحدث تلك الضغوط عندما لا تتلاءمُ المتطلبات التي تفرضها البيئة على البشر مع قدرتهم على مواجهتها، ويمكن ارجاع هذه الضغوط الى الزيادة في المعلومات التي تتجاوز الامكانات الخاصة بالانتباه لدى الفرد، وينتج هذا في شكل اجهاد عقلي او نفسي يمكن ان تكون له مترتبات جسمية، ويكون رد الفعل للضغوط عبارة عن استجابة لعدم امكانية التنبؤ وعدم امكانية السيطرة المدركة للبيئة، والتي تترك الشخص يشعر بالعجز وعدم القدرة على مواجهة المواقف او التعايش معها ، وتؤدي هذه الضغوط الى مشكلات نفسية مثل تعاطي المخدرات والاكتئاب واضطرابات الشخصية وغيرها ، وبالتالي فأن الضغوط الاجتماعية والبيئية تمثل عاملاً هاماً من عوامل لجوء الافراد الى الادمان على المخدرات، (يوسف ١٩٩٨، ٩٢-٩٣) مما يعني أن التغير الاجتماعي الذي أحدثته الثورة الصناعية قد ادى إلى حالة الأنومي وبالتالي حالات الانحراف السلوكي وتفشي الجرائم المستحدثة.

رابعا :- النظرية الاقتصادية.

تعزو النظرية الاقتصادية لربط السلوك المنحرف والاجرامي بعامل الفقر والعوز، وقد اهتم علماء أمثال "**انريكوا فيري**" و "**ماكس فيبر**" بتفسير جرائم بارجاعها ال الأسباب الاجتماعية والاقتصادية معتبين أن العوامل الاقتصادية قد تكون سبب حتميا للانحراف وهو ما أسس للنظرية الاقتصادية التي تقوم عل الربط بين السلوك الاجرامي والاوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع كالفقر وانخفاض الدخل والازمات الاقتصادية وغيرها.

وقد أشار العالم الجنائي "**بنجر**" إل أن الفقر والبطالة والكساد الاقتصادي يقود الفرد إل اللجوء لتعاطي المخدرات والإدمان عليها ، كما أن الفروق الطبقية بين افراد المجتمع وجماعاته يؤدي بأفراد الطبقات الفقيرة إل الشعور والأحساس بالنقص والدونة والوصم والفشل، وهذا بدوره يقودهم إل تعاطي المخدرات أكثر من غيرهم للشعور بالارتياح ومحاولة إلغاء هذه الفروق الطبقية. كما أكدت النظرية الاقتصادية على أن الفقر يعتبر أحد العوامل الرئيسة في تشكيل السلوك المنحرف المضاد للمجتمع والذي يجبر الكثيرين من أفراد المجتمع الذين يعيشون تحت خط الفقر وخاصة

الطبقات الدنيا الكادحة الفقيرة إلى الخروج على القانون والدخول في دائرة الانحراف والجريمة(علام ١٩٩٠، ٥١).

إن مثل هذا الربط وما يترتب عليه من إبراز من دور الفقر وتأثيره لا يمكن قبوله لسببين :- (عوض ١٩٨٠، ٢٦٣).

السبب الأول:- إن الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص تبعا لاتساع حاجاتهم وتنوعها ووسائلها لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد لاختلاف الأسس والمقاييس بين الأفراد والمجتمعات في تحديد مفهوم الفقر.

السبب الثاني :- لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي بأن الجريمة كما تقترف من الفقراء يمكن أن تقترف أيضا من غير الفقراء من أشخاص ينتمون إل الطبقة في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة وهم رجال الأعمال وكبار التجار وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة والمستثمرين.

فيذكر الأستاذ "**سذرلاند**" أن الوضع المالي الممتاز للأغنياء وما يتمتعون به من المزايا وما يمارسونه من سلطات ونفوذ لا يمنعهم من اقتراف الجرائم بل عل العكس ربما تكون عاملا مساعدا لانحرافهم حيث يشعرون بأن هذه المزايا تحقق استغلال هذه الظروف لتحقيق منافع شخصية ذاتية. قد دفع البعض منهم إل الانحراف وارتكاب الجرائم المستحدثة ومنها غسيل الأموال والاتجار بالبشر والمخدرات وغيرها(علام ١٩٩٠، ٥٢).

فعلة الفقر اذن وتأثيرها في تفسير ظاهرة المخدرات وتماديها في المجتمعات المعاصرة لا يمكن قبولها تبعا لاختلاف الاسباب فالفعل الواحد للاتجار وتعاطي المخدرات قد يكون سببه الاستهلاك الترف وغسيلا للأموال المنافي للاستثمارات التنموية طويلة الأمد في مجتمع ما وقد يكون سببه العوز والفقر في مجتمع اخر تبعا لظروف البلد والقوانين والأنظمة السارية فيه ونوع النظام الاقتصادي ، فالاقتصاد الزراعي سمته العنف والقسوة لذلك تشيع في المجتمعات الزراعية جرائم القتل والجرح والضرب والحريق العمدي والإتلاف والسرقة بإكراه أما في الاقتصاد الصناعي فسمته الخبث والدهاء لذلك تتكرر في المجتمعات الصناعية الجرائم المستحدثة ومنها جرائم النصب والاحتيال والتزوير والتهريب والاتجار بالممنوعات.

المطلب الثاني :- تحولات ظاهرة المخدرات في العراق

لم تنتشر المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق قبل عام ٢٠٠٣، وان وجدت فقد يكون وجودها بفعل عوامل سياسية، حيث ان العراق من الدول التي تعد منفذاً لمرور المخدرات الى دول الخليج وحتى اوروبا، الا أنَّ ظروفاً حتمت أنْ يصبح العراق متعاطياً ومروجاً، ومحطة لزراعة المخدرات وصناعتها، مع احتفاظه بكونه معبراً لهذه المواد السامة، وهذا التحول يعود لعدة اسباب منها ان الاجهزة الامنية للنظام السابق كانت تسيطر بنحو خفي على تجارة المخدرات القادمة من وسط اسيا وافغانستان مروراً بإيران للعراق ليتم ايصالها الى دول الخليج، اذ كان هذا الأمر جزءاً من الحرب السياسية الخفية التي كان النظام السابق يشنها ضد الدول الخليجية المجاورة (حنتوش ٢٠٢٢).

كما ان الاوضاع الاقتصادية في العراق ابان حكم النظام السابق والحصار الاقتصادي، لم يتيحا لغالبية فئة الشباب شراء المخدرات التي كانت اسعارها مرتفعة جداً قياساً بمستوى دخل المواطن العراقي آنذاك، لكن الحال تغير بعد ٢٠٠٣، وتحسنت الاوضاع الاقتصادية في البلاد حيث اصبح بالإمكان شراء المخدرات والمؤثرات العقلية بأسعار منخفضة جدا، مما ادى هذا الفعل الى ارساء مبدا تهريب المخدرات الى العراق، مما شجع بعض المهربين على تفعيل نشاطهم التجاري للمخدرات في العراق، ونشر سمومهم بين اوساط بعض الشباب المتعاطي، الا ان الاجراءات المتخذة في زمن النظام السابق كانت شديدة جداً لا تقل عن حكم الاعدام بحق كل شخص يقوم بالتعاطي او المتاجرة بالمخدرات ومصادرة امواله المنقولة وغير المنقولة، اذ عد ارتكابها بانه يمس امن الدولة هذه الاجراءات كانت تحد من دخول المخدرات الى العراق.

الا ان سقوط النظام وانهيار الاجهزة الامنية واستغلال الانفلات الامني وسيطرة بعض المهربين عن طريق نفوذهم العشائري على بعض المناطق، وضعف حماية الحدود العراقية مع دول الجوار، كل هذه العوامل ادت الى تنامي ظاهرت تهريب المخدرات الى العراق بعد عام ٢٠٠٣، وبالنظر لما قد تحققه ظاهرة تفشي المخدرات من تداعيات على واقع ومستقبل الاجيال، سعى صانع القرار السياسي العراقي للتصدي لهذه الظاهرة الفتاكة، فانتهج استراتيجية منظمة لغرض الحد من تفشي ظاهرة انتشار المخدرات وتتقويضها داخل المجتمع،

او التخلص منها بشكل جذري، هذه الاستراتيجية لا بد لها ان تتضافر في ثناياها الجهود الوطنية والدولية في سبيل مكافحتها وبناء على ذلك فقد أصدر المشرع العراقي قانوناً جديداً أسماه (قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧) والذي تضمن سياسة جنائية

تتساوق مع معطيات التحولات المعاصرة ليكون هذا القانون أكثر تنظيما وأعم شمولا وأوسع مجالا لضم أحكام أخرى لمكافحة المخدرات.

وبناءً على ما سبق قسم هذا المطلب إلى الاتي :-

أولاً :- التحولات التي طرأت على جرائم المخدرات في العراق قبل عام ٢٠٠٣

لم يكن العراق يعرف المخدرات بشكلها الحالي فترة اربعينات والخمسينات القرن الماضي، كانت متواجدة لكن بشكل محدود جدا، فقد سجل العراق عدة حالات وتعد قليلة مقارنة بنسبة السكان في ذلك الوقت، لكن مع تقادم السنين ووفق المعايير الدولية تم اعلان العراق دولة خالية من ظاهرة تعاطي وانتشار المخدرات وذلك في عام ١٩٧٢، فقد كان سجل العراق في هذا المجال لم يكن خطيرا، والادمان على المخدرات لم يكن معروفا وشائعا (جمعة ٢٠١٨، ٣٤) ، واحدى الامور التي هونت على تعاطي المخدرات وانتشارها في العراق هو العقل الرافض لهذه الحالة، بالرغم من ان العراق يعد من دول العبور للمواد المخدرة بحسب موقعه الجغرافي، فقد اثبتت الدراسات الصادرة عن الامم المتحدة ان دول العبور تستهلك ١٠% من المواد المخدرة التي تمر عبرها وان العراق يتوسط دولا تنتج، ودولا تستهلك للمخدرات والمؤثرات العقلية مما يجعله عرضة لرواج المخدرات (جمعة ٢٠١٨، ٣٤) .

اذ يعد العراق من الدول القليلة الخالية من انتشار جرائم المخدرات من حيث التعاطي والادمان او المتاجرة بها، وتعتبر الدولة التي تم فيها ضبط اقل كمية من المخدرات مقارنة بالدول العربية الاخرى خلال عام (١٩٩٣)، اذ لم تزد على (٤٢كغم) من الحشيشة، (٢٣٧غم) من الهيروين، مقارنة للقيمة الاجمالية للمخدرات التي ضبطت في البلاد العربية والتي تقدر حوالي (٥٣١٩٠٥٦٤٨) دولاراً امريكياً (نشأة ابراهيم ٢٠٠٠، ٦)

فقد تميز المجتمع العراقي عن باقي المجتمعات المحيطة به، اذ ان الاعراف السائدة آنذاك والبنى الاجتماعية والثقافية، كانت لها تأثيرا كبيراً على السلوك العام للمجتمع العراقي، اذ غالباً ما كان الوازع الاجتماعي والاعراف السائدة والمحددات الدينية عوامل كان لها تأثيرا في عموم حركة افراد المجتمع، فقد كان العراق يبعد بمسافات شاسعة عن جواره الاقليمي، في الكثير من الممارسات التي تعدها تلك الاعراف والمحددات امورا يتوجب الابتعاد عن ممارستها، الا ان خلال فترة الحصار الذي فرض على العراق ونتيجة طبيعية لسلسلة الحروب المدمرة التي خاضها العراق ومن اهم التداعيات الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثمانية سنوات والعمالة الوافدة مثل المصريين والحصار الجائر خلال فترة تسعينيات القرن الماضي، وبسبب عبثية النظام السياسي السابق، بدا المجتمع العراقي يؤشر حالات غير اخلاقية منها تفكك الاسرة وانتشار الفساد

الاخلاقي، اذ بداة تنتشر بين اوساط فئة الشباب خاصة ظاهرة تعاطي المواد المخدرة المصنوعة محليا، سوء تحت ذريعة نسيان الواقع او كبديل عن المشروبات الكحولية والخمور التي اصبحت غالية الاثمان، او كوسيلة للخلاص من ويلات الحرب، فبدأت هذه الظاهرة بالتسرب الى الجسد الاجتماعي العراقي، معلنة دق ناقوس الخطر وان المجتمع على ابواب متغيرات جذرية تؤدي به الى الهاوية (نشأة ابراهيم ٢٠٠٠، ٩)

حيث لم تكن توجد سوى بعض الحالات القليلة من تعاطي الحبوب المخدرة لدى بعض اطفال الشوارع والمتسولين، مع حالات محدودة من تعاطي الحبوب المخدرة لدى بعض نزلاء المؤسسات الاصلاحية، والتي كانت نتيجة القلق النفسي الذي يشعر به بعض النزلاء والتفكير المستمر في كيفية قضاء مدة العقوبة القانونية المفروضة عليه داخل المؤسسة الاصلاحية التي تجعل بعض النزلاء يلجئون الى تعاطي تلك الحبوب المخدرة اعتقاداً منهم بانها سوف تقلل من التفكير والقلق النفسي داخل المؤسسة الاصلاحية (الاحصائيات ٢٠٠١).

فقد كانت من ابرز الاسباب المؤدية من قلة تعاطي المخدرات في العراق في ذلك الوقت، ان الثقافة العراقية التقليدية رافضة للمخدرات، فالمواطن العراقي كان ينظر للمتعاطي (مادة الحشيشة) بنظرة ريبة وسخرية وينتقده بشدة، اذ ان المتعاطي يشكل خطرا على المجتمع بسبب سلوكه المضطرب وفقدان اتزانه العقلي والحركي، مما يجعله معرضا للانحراف عن السلوك الايجابي، وقد شكلت العقوبات المشددة التي كانت تطال مرتكبي جرائم ترويج وتعاطي المخدرات سببا رادعا في تقييد حرية المجرمين المنحرفين في التعاطي والمتاجرة للمخدرات، فقد وضع قانون المخدرات العراقي رقم (٦٨) لسنة (١٩٦٥) عقوبة تجريم المخدرات تصل الى حد السجن المؤبد او الاعدام ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة، لكل شخص يتاجر او يساهم في ترويج المخدرات في العراق.(قانون المخدرات ٦٥) .

ولم يشهد العراق خلال تلك الفترة من وجود تنظيمات اجرامية محترفة في الترويج للمواد المخدرة او تهريبها او المتاجرة بها، وذلك نتيجة للقيود القانونية والسياسية والامنية والاجتماعية المشددة التي كانت تفرض على العناصر المنحرفة، هذا الامر جعل من العراق في اواخر القرن العشرين من انظف دول العالم في مجال تعاطي المخدرات والمتاجرة بها، وذلك حسب بيانات الامم المتحدة ولجنة مكافحة المخدرات، اذ لم يرد اسم العراق كدولة تعاني من هذه الظاهرة المهلكة. (الجبوري ٢٠٠٧، ٦٨).

ثانياً :- التحولات التي طرأت على جرائم المخدرات بعد عام ٢٠٠٣

يعتبر التغيير في نيسان من عام ٢٠٠٣، حمل معه الكثير من التحولات التي طالت جميع مرافق الحياة في المجتمع العراقي، مما اباحت تلك التحولات للكثير مما كان يمثل بالمناطق المحرمة اجتماعياً، اذ حمل معه التغير حالات من الخروج عن المألوف بعد ان استبيحت الكثير من المحددات، ولم تعد قائمة قانونيا حتى وصل القانون الى ادنى مستوى من التردي في تطبيقه، بعد هيمنة السلاح المنفلت والارهاب (الداعشي) والرشوة والفساد المالي على كل ما حوله، ازدادت الفوارق الاقتصادية لتشكل منعطفا خطيرا بين فئات المجتمع العراقي، بعد ان حمل معه التغيير معاول الهدم لكل القيم التي كانت سائدة، مما دفع بالكثير نحو الغنى المطلق في حين عانى اخرون من شفق العيش، فضلا عن الانفلات الامني ومبررات الاجراءات القسرية وضياع دولة القوة التي كانت سائدة، وعدم تمكن الحكومات المتعاقبة من فرض قوة الدولة لضعفها وتناحرها على السلطة، كل تلك الدوافع ادت الى ان تستشري في المجتمع ظواهر لم تكن يوما تشكل رقما صعبا في المعادلة الاجتماعية والاخلاقية والثقافية ومنها ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها، بل ووصل الامر الى تصنيعها محليا (خليفة ٢٠٢٢، ٨٢).

ويمكن توضيح اهم التحولات التي طرأت على جرائم المخدرات في العراق من خلال النقاط الاتية:

أولاً: التحول في الجرائم الناشئة عن المخدرات:

بدأت اشكالية انتشار المخدرات في العراق بالتزايد بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، اذ كانت قبلها مجرد معالجات وسوابق لتفشي الظاهرة، الا ان الانفلات الامني الذي شهدته البلاد ادى الى اتساع تجارة المخدرات ووصولها الى حدود غير مسبوقة، وذلك بسبب الغزو الامريكي للعراق وما خلفته حالة الحرب من الفوضى والانفلات الامني وظاهرت التهميش والاغتراب التي كان يعيشها المواطن، تحت ظل الحروب المتكررة والحصار الاقتصادي وقلة فرص العمل، وغلاء المعيشة، اذ اجتمعت كل تلك الظروف لتوفر بيئة ملائمة لتزايد معدلات الادمان على المخدرات وتعاطيها بشكل غير مشروع وبمعدلات مقاربة للدول العربية المحيطة للعراق.

فقد سجل العراق عدد المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية لدى وزارة الصحة العراقية / مكافحة المخدرات للعام ٢٠٠٨، (١٤٦٢) حالة ادمان، اذ اشارت بعض الدراسات في العراق ان معظم المدمنين هم من فئة الشباب ممن تتراوح اعمارهم في سن (١٨سنة) واكثر، فبلغت النسبة كما مؤشر في جدول رقم (١) و(٢) (العبادي ٢٠١٢، ١٤٨).

جدول رقم(١)

يوضح توزيع حالات الادمان حسب المحافظة وبحسب الجنس لسنة(٢٠٠٨)

المحافظة	ذكور	اناث	المجموع
بغداد	٤٤٢	٢٦	٤٦٨
البصرة	٣٢٩	–	٣٢٩
النجف	٢٤٩	–	٢٤٩
بابل	١١٩	–	١١٩
كربلاء	١٠٢	٦	١٠٨
ذي قار	٨١	–	٨١
ديالى	٤٢	١٩	٦١
المثنى	٢٤	–	٢٤
الديوانية	٢١	١	٢٢
المجموع	١٤١٠	٥٢	١٤٦٢

المصدر: وزارة الصحة، شعبة الاحصاء

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع حالات الادمان بحسب العمر لسنة ٢٠٠٨

المحافظة	تحت سن ١٧سنة	فوق سن ١٨سنة	المجموع
بغداد	٢٩	٤٣٩	٤٦٨
البصرة	–	٣٢٩	٣٢٩
النجف	–	٢٤٩	٢٤٩
بابل	٢	١١٧	١١٩
كربلاء	٤	١٠٤	١٠٨
ذي قار	١١	٧٠	٨١
ديالى	١٥	٤٦	٦١
المثنى	–	٢٤	٢٤
الديوانية	–	٢١	٢١
كركوك	–	١	١

المحافظة	تحت سن ١٧سنة	فوق سن ١٨سنة	المجموع
المجموع	٦١	١٤٠١	١٤٦٢

المصدر: وزارة الصحة، شعبة الاحصاء.

ويتضح من الجداول اعلاه ان اعلى نسبة المراجعين للمؤسسات الصحية فيما يخص التخلص من الادمان على المواد المخدرة في العراق هي محافظة بغداد فقد سجلت اعلى نسبة ادمان من بين باقي المحافظات، اذ انها تعتبر من المدن الاكثر سكانا في العراق، ثم تليها محافظتي البصرة والنجف، كما يشير جدول اعلاه ،ان نسبة الادمان عند الذكور اعلى بكثير من الاناث، علما ان عدد المحافظات المشمولة بالمسح الذي اجرته وزارة الصحة العراقية كان عشرة محافظات، وبالتالي فان هذه البيانات الاحصائية، لا تحدد بشكل مفصل مدى شدة ظاهرة الادمان على المخدرات ومدى انتشارها على واقع المجتمع العراقي، الا انها مع ذلك تؤشر مدى ارتفاع معدلات جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية وانماطه واتجاهاته أنيا ومستقبليا، وكذلك تؤشر الى مدى انتشار جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في المحافظات الجنوبية اضافة الى العاصمة بغداد يفوق معدلات انتشارها في المحافظات الغربية والشمالية.

وان ازدياد معدلات الادمان خصوصا بين فئة الشباب والاحداث قد ترافقت مع زيادة معدلات تهريب المخدرات الى العراق، فقد استطاع تجار المخدرات من ادخال كميات كبيرة بمشاركة عصابات دولية تقوم على شبكات محكمة التنظيم ومزودة بإمكانيات كبيرة لإغراق البلاد بأنواع مختلفة من المخدرات، اذ ان حالات ضبط الحبوب المخدرة في الشارع العراقي في تزايد مستمر، اذ اشارت وزارة الداخلية في عام (٢٠١٢) اذ ان الاجهزة الامنية قد ضبطت مواد مخدرة وتجار للمخدرات في بعض المحافظات الجنوبية، فقامت بمصادرة تلك المواد واحالة الجناة الى القضاء،(القريشي واخرون ٢٠١٤، ٥). وقد اكدت التقارير التابعة لوزارة الصحة في بغداد وفي المحافظات الجنوبية ان ثلاثة من بين عشرة شباب ما بين سن (١٨-٣٠سنة) مدمنون على المخدرات، وان حالات مدمني مادة (الهيروين) في ضواحي بغداد وحدها ارتفعت من (٣ الاف)حالة في عام (٢٠٠٤) الى (٧ الاف) في عام (٢٠٠٨) .

ويبدو لنا من خلال الجدول رقم (٢) الخاص بأعمار المدنيين في هذه الدراسة وكان هناك حالة اشبه ما تكون بالعد التصاعدي، اذ ترتفع نسبة المتعاطين مع ازدياد اعمار المدمنين، وقربها من مرحلة (المراهقة) والتي هي من اخطر مرحلة يمر بها الفرد. ان النتيجة جديرة بالاعتبار عند تنفيذ البرامج الوقائية، اذ ان الفئة المستهدفة من هذا البرنامج يجب ان تقع ضمن هذه الفئة العمرية لابد من الاشارة الى المدن هذه الظاهرة قد انتشرت هذه الفترة بين صفوف الطلبة المدارس وبالجامعات العراقية اذ بلغت في احدث احصائية لها ما يقارب ٢٠% من بين تلك

الشريحة وهو امر خطير وقابل للزيادة.(حسن ٢٠١٣، ٤٥)، اذ ان الحبوب المخدرة غزت جيوب طلبة الكليات والمعاهد والمدارس فبات بعضهم يعملها للتعاطي وايضا كمادة لضيافة الاصدقاء لكن اغلبهم كانوا ينتقلون الى مرحلة ثانية بعد مدة فيبدؤون بتعاطي الحشيشة والافيون. بعضهم ينتقل الى مرحلة كارثية الى الهيروين والكوكايين.

ثانيا: التحول في انواع المواد المخدرة

المجتمع العراقي قبل (٢٠٠٣) كان يشهد تعاطي بعض الفئات المنحرفة من الشباب والاحداث للحبوب المخدرة بكثرة وذلك لرخص اسعارها وتوفرها في الصيدليات، اضافة الى ان مفعول هذه الحبوب لا يقل تأثيرا عن المخدرات (النباتية الطبيعية)، ومشتقاتها مما تغنيهم عن شرب الكحول، وكذلك تعود بعض الاحداث والشباب المنحرف على استنشاق مادة الصمغ والسكوتين بسبب احتوائها على بعض المواد المخدرة. (عبد العزيز ٢٠٢١، ٤٣١) ، اذ لم يشهد العراق في تلك الفترة عن وجود مخدرات صناعية مركبة مثل مادة الكوكائين والهيروين التي تنتشر في البلدان المحيطة للعراق مثل ايران وتركيا.

الا ان بعد عام (٢٠٠٣) شهد العراق تحولا نوعيا في صناعة اصناف المخدرات واشكالها المتنوعة، اذ ظهرت انواع جديدة من المواد المخدرة لم تكن معروفة في العراق، فقد اصبح محطة عبور لتجارة المخدرات ويصنف على انه بلد مرور بحسب المكتب العربي لشؤون المخدرات التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب، والذي اعتبر العراق على انه دولة عبور او ما يطلق عليه (ترانزيت) لنقل الهيروين المنتج في افغانستان وايران الى دول أوربا والبحر المتوسط والخليج العربي، (الياسري ،٢٠١٤، ٢٦١-٢٦٢) ، فقد تمكن تجار المخدرات من ادخال كميات كبيرة ومتنوعة من المخدرات الى العراق بمشاركة عصابات دولية تقوم على شبكات محكمة التنظيم ومزودة بإمكانيات كبيرة لإغراق البلاد بأنواع مختلفة من المخدرات ابرزها الحشيشة والهيروين.

ثالثا: التحول في وسائل التنظيم الاجرامي للمخدرات:

شهد واقع جرائم المخدرات في العراق بعد عام (٢٠٠٣) نمطاً جديداً من حيث التنظيم وطرق ووسائل ارتكاب هذه الجرائم، اذ اشارت التقارير الامنية ان جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية لم تعد مقتصرة على محاولة التعاطي والادمان على نسب معينة من المواد المخدرة، وايضا لم تقتصر على مجموعة من افراد منحرفين تجمعهم ثقافة منحرفة مشجعة على الجريمة، بل اصبحت ظاهرة اجتماعية واجرامية خطيرة، حيث تعد واحدة من الجرائم المنظمة التي تستخدم التقنيات والخطط الفنية لتنفيذها،(الياسري ،٢٠١٤، ٢٦٢) ، حيث استغلت عصابات او ما تسمى (المافيات) التهريب وتجار المخدرات ضعف وسائل الضبط الاجتماعي واختلال الرقابة

القانونية وانفتاح الحدود مع دول الجوار لكي تدخل اليه الاف الاطنان من مختلف انواع المخدرات والمؤثرات العقلية، اذ يتم تهريب المخدرات من خلال اخفائها في حقائب السفر او اخفائها بطرق فنية مبتكرة في السلع و المواد الغذائية والبضائع فيها وغيرها ويشترك في تهريبها وتوزيعها تجار كبار لهذه المواد المخدرة، ويقومون بإخفاء هذه المواد في مخازن مموهة تحت اسم المواد الغذائية او بعض الاجهزة المنزلية، فقد اشارت بعض التقارير الامنية ان مخازن منطقة البتاوين في بغداد، تزود معظم انحاء مناطق بغداد بالمواد المخدرة كالهيروين والحبوب المخدرة وحتى امتدت خدماتها لمناطق اخرى من العراق.(حافظ ، ٢٠١٢، ١٤٠).

وتختلف طرق ووسائل التعاطي والادمان بين منطقة واخرى حيث يتسع بين الطبقات الغنية تعاطي الهيروين والحشيش، بينما يشيع تناول الحبوب المخدرة والادمان في المناطق الاكثر فقراً، فالتحول في طبيعة التنظيم الاجرامي لعصابات المخدرات والمؤثرات العقلية يمكن اعتبارها نتيجة سلبية للتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق بعد عام (٢٠٠٣)، فقد استغلت التنظيمات الاجرامية حالة الفوضى الامنية في العراق، وكذلك المواصلات الحديثة في النقل والتحولات المالية وانفتاح الحدود امام حركة تدفق السلع والبضائع التجارية مما سمحت تلك الظروف بانتشار المخدرات بطرق ووسائل متنوعة اكثر احترافية ومهارة من السابق، كما يوضح المخطط ادناه عدد المتهمين الذين تم لقاء القبض عليهم بجرائم عدة من عام (٢٠٠٤ الى ٢٠٢٠) الصادر من وزارة الداخلية مديرية العامة لشؤون المخدرات، وكما يوضح الجدول والمخطط ادناه يمثل اعداد جرائم المخدرات المسجلة والمكتشفة والنسبة المئوية لعام ٢٠٢٢.

مخطط رقم (١)

المتهمين بجرائم المخدرات للفترة من عام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢٠

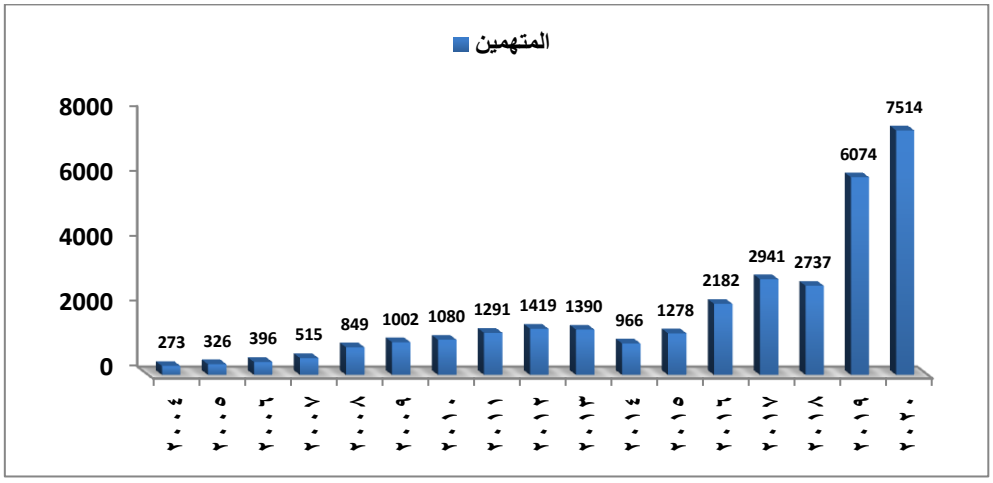

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات وزارة الداخلية

يتضح من خلال المخطط رقم (١) الخاص بالمتهمين الذين تم القاء القبض عليهم من قبل القوات الامنية من فترة (٢٠٠٤ الى ٢٠٢٠)، يبدو لنا من خلال المخطط اعلاه الخاص بالمتهمين، وكان هناك اشبه ما يكون بالعد التصاعدي اذ ترتفع نسب الجرائم مع ازدياد اعداد المدمنين ونلاحظ هناك فرق بالأرقام والنسب والتي هي اخطر مرحلة يمر بها المجتمع العراقي، والسبب في ذلك يرجع الى ان غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد والبطالة جعلا الجريمة حالة مقبولة اجتماعيا .

جدول رقم (٣)

يمثل اعداد جرائم المخدرات المسجلة والمكتشفة والنسبة المئوية لعام ٢٠٢٢

المديريات	اعداد جرائم المخدرات المسجلة	اعداد جرائم المخدرة المكتشفة	النسبة المئوية للمكتشف
بغداد	١٨٣٢	١٨٣٢	%١٠٠
بابل	١٨١٦	١٦٠٢	%٨٨
البصرة	٧٢٨	٧١٠	%٩٨
واسط	٧١٤	٧١٤	%١٠٠
الديوانية	٥٠٩	٤٨٢	%٩٥
ديالى	٤٥٨	٤٤٦	%٩٧
نينوى	٣٧٣	٣٠٤	%٨٢
ذي قار	٣٤١	٣٣٥	%٩٨
النجف	٣٢٦	٣٢٦	%١٠٠
الانبار	٣٠٢	٣٠٢	%١٠٠
كربلاء	٢٧١	٢٧١	%١٠٠
المثنى	٢١١	٢١١	%١٠٠
ميسان	١٩٧	١٩١	%٩٧
صلاح الدين	١٩٥	١٧٣	%٨٩
كركوك	١٦٤	١٦٤	%١٠٠
جرائم بغداد	٨	٨	%١٠٠
المجموع	٨٤٤٥	٨٠٧١	%٩٦

المصدر: وزارة الداخلية وكالة الوزارة لشؤون الشرطة

مخطط (٢):مدرج تكراري يمثل أعداد جرائم المخدرات المسجلة والمكتشفة خلال عام ٢٠٢٢

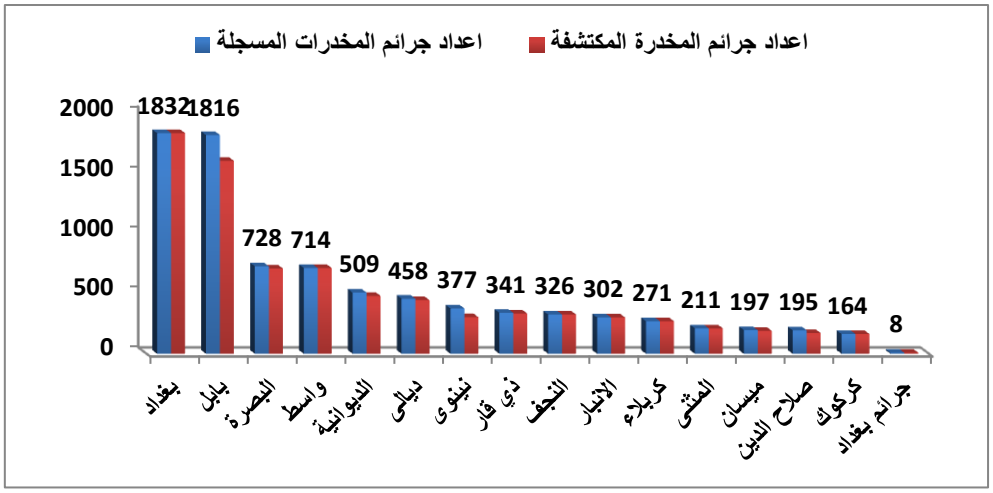

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (٣)، وزارة الداخلية وكالة شؤون الشرطة

ويتضح من خلال الجدول اعلاه للعام (٢٠٢٢) ان محافظة بغداد تعد الاولى من بين بقية المحافظات العراقية في اعداد جرائم المخدرات المسجلة بواقع (١٨٣٢)، ومن ثم تأتي محافظة بابل في الترتيب الثاني من حيث اعداد جرائم المخدرات المسجلة بواقع (١٨١٦)، اذ انها تعد نقطة وصول بين محافظات الوسط والجنوب، ومن بعدها تأتي محافظة البصرة في الترتيب الثالث في اعداد جرائم المخدرات المسجلة بواقع (٧٢٨) من خلال الجدول اعلاه، اما بقية المحافظات فتتقاسم بعض الشي من خلال النسب في اعداد جرائم المخدرات' يتضح لنا ان جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق وصلت على درجة من التنظيم والأجرام المنظم والتحايل والخداع من اجل تجنب الوقوع تحت طائلة القانون.

الخاتمة:

ساهمت النظريات المعاصرة في طرح مشكلة التفاعلات المتباينة والمتعددة المشجعة على تمادي ظاهرة المخدرات وتحولاتها في المجتمعات المعاصرة ، ولقد واجه العراق مسبقات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية قبل وبعد عام ٢٠٠٣، تزامن معها ارتفاعاً لافتاً في مستويات استفحال ظاهرة المخدرات والتي اقترنت بتقاطع السلوك الاجرامي المهدد لسلامة وامن المجتمع، اذ ان هذه الظاهرة السلبية بحجمها الحالي وبمدى تماديها محلياً تمثل حالة طارئة ومستحدثة على الواقع العراقي ، فهذه الظاهرة الفتاكة تتعاظم وتتفاقم مخاطرها في ظروف الحروب

والنزاعات والتدهور الامني والازمات الاقتصادية ، اذ تتعرض بعض شرائح المجتمع ومنهم فئة الشباب تحديداً كونهم أكثر الفئات استهدافاً لمخاطر هذه الظاهرة الفتاكة فقد ساهمت عوامل الاقصاء والاستبعاد والتهميش الاجتماعي والاقتصادي ومحدودية التوظيف لفئة الشباب إلى تمادي ظاهرة المخدرات لوجود اقتصاداً هشا ساهم في ضعف النمو وتصاعد معدلات الاستهلاك الترف الناتج عن غسيل الاموال والربح السريع والجرائم المنظمة مما ولد ندوباً غائرة في الجسد العراقي تهدد فرص التمكين والتنمية وتحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها، كما تفاقمت المشكلات الصحية والبيئية والتعليمية وتراجعت معدلات التنمية المستدامة بسبب تأكل القدرات المجتمعية التي حجمت هي الاخرى اليات المواجهة التقليدية وخلقت اجواء معقدة محفوفة بالهشاشة والمخاطر وضعت الدولة امام تحديات تنذر بتداعيات متصاعدة على الصعيد الامني والاجتماعي والاقتصادي والحاجة الملحة لحماية امن واستقرار المجتمع ومستقبله التنموي وهو ما يستدعي لضرورة تبني استراتيجية واعية وفق رؤية وطنية متكاملة ، يتوخى من هذه الاستراتيجية بلوغ هدفي شاملين هما:-

أولا :- تمكين الاستراتيجيات الوطنية من استهداف الشبكات الاجرامية عبر الوطنية وشل حركاتها.

ثانيا :- بيان التهديدات الاجرامية الناشة عن جرائم المخدرات وتحليلها و مواجهتها.

ولتفعيل هذين الهدفين نقترح المعالجات الوقائية والردعية الاتية:

١- تفعيل القوانين الصارمة والرادعة بحق كل من يمارس زراعة وتصنيع وترويج المواد المخدرة وتشديد عقوبة الاعدام ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة.

٢- استحداث مراكز احصائية لمتابعة تحولات جرائم المخدرات في العراق و مديات التصاعد لتلك الظاهرة الفتاكة وتقديم الاحصائيات والرسوم البيانية للجهات الرسمية المعنية في مكافحة المخدرات ، فضلا عن تقديم تلك البيانات للباحثين المهتمين في محاصرة ومعالجة تلك الظاهرة السلبية .

٣- تحسين نوعية جودة الحياة وتبني استراتيجيات الاحتواء والسبل الداعمة لتنمية مهارات الشباب والعاطلين عن العمل الذين انخرطوا مع مرور الايام بمجموعات المتعاطين فضلا عن وضع معايير واليات لدمجهم واحتوائهم ورعايتهم الصحية النفسية وحث الأسر والمؤسسات التربوية والتعليمية في تنشيط وتحفيز مقومات التنشئة الاجتماعية للجيل النشأ كي يصبح فاعلا صالحا في المجتمع وذلك من خلال المزيد من الارشادات التوعوية والندوات التثقيفية الداعمة لمحاربة ومحاصرة ظاهرة المخدرات .

المصادر :

١- الاحصائيات الجنائية في العراق خلال الاعوام (١٩٩٠-٢٠٠٠)، ٢٠٠١، مديرية الشرطة العامة ، بغداد،.

٢- الاصفر ، أحمد عبد العزيز .٢٠١٢، اسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، الطبعة الاولى، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

٣- عبد العزيز، احمد.٢٠٢١. تحولات جرائم المخدرات في العراق ما بعد ٢٠٠٣، دراسات اجتماعية تحليلية، مجلة الجامعة العراقية ، العدد ٥١.

٤- ابراهيم ، اكرم نشأة ،٢٠٠٠، مشكلة المخدرات في الوطن العربي ، دراسات اجتماعية، مجلة بيت الحكمة، العدد٣-٤، بغداد .

٥- القريشي ، امجد عبد الرضا ومجموعة باحثين.٢٠١٤. افة العصر الادمان على المخدرات، بغداد: وزارة الصحة.

٦- حسن ،باسمة كزار ،٢٠١٣. اثر المخدرات على الامن الاقتصادي في البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٢٧.

٧- يوسف ، جمعة سيد ،١٩٩٨. الوقاية من تعاطي المخدرات بين الواقع والمأمول، دراسة نفسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٨- الجواهري ،محمد محمود . ٢٠١٠ ،علم اجتماع الجريمة والانحراف ، الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

٩- خليفة ، حسن سلمان .٢٠٢٢.، دور السياسة الامنية في معالجة ظاهرة المخدرات وتأثيراتها على الامن الوطني العراقي ،مجلة حمو رابي ، العدد٤٣.

١٠- علام ،حسن.١٩٩٠. ، الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة ،القاهرة : بدون دار النشر .

١١- علي ، حمدي أحمد عمر .٢٠٢٢. ، تعاطي وادمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة : دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج ، مجلة كلية الاداب بقنا، العدد (٥٥) ، جامعة جنوب الوادي ، قنا / مصر .

١٢- الياسري ، حميد ياسر .٢٠١٤.، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد٢١، بغداد.

١٣- الحراحشة ،احمد حسن وجلال علي الجزائري. ٢٠١٢.إدمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج،عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع .

١٤- حنتوش ، خالد ساجت.٢٠٢٢. المخدرات في العراق ملاحظات ميدانية في المحافظات الجنوبية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مقالة منشور على الموقع تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/١٧: https://www.bayancenter.org

١٥- العبادي ، سالم عبد علي .٢٠١٢. ، تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد ٢٧ ، بيت الحكمة ، بغداد.

١٦- سذرلاند ، ادوين و دونالد كريسي ، ١٩٦٨مبادئ علم الاجرام ، ترجمة محمد السباعي ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .
١٧- التركي، سعود .١٩٨٩. العوامل المؤدية الى تعاطي المخدرات والمنظور الاسلامي لمواجهتها، مجلة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد الاول، الرياض- السعودية.
١٨- غنيم، سيد محمد .١٩٨٧، سيكولوجية الشخصية محدداتها قياسها نظريتها، القاهرة : دار النهضة العربية.
١٩- أبو جادو ، صالح محمد علي. ١٩٧٦. سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، الطبعة الثانية ،لبنان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٢٠- سواكري، الطاهر.بلا سنة نشر ، إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والانحراف ، حوليات جامعة الجزائر ، العدد ٢٩ .
٢١- الدمرداش، عادل،.١٩٨٢. الإدمان مظاهره وعلاجه،الكويت: سلسلة عالم المعرفة .
٢٢- العبود، عامر .٢٠٢٢، عوامل انتشار المخدرات بين الشباب وطرق الوقاية منها، مقال منشور على الانترنيت تاريخ الزيارة الموقع :٢٠٢٢/٢/١٠ ، https://www.hellooha.com
٢٣- عبد الخالق ، جلال الدين والسيد رمضان،٢٠٠١ . الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية ،الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .
٢٤- السيد ،عبد الرحمن محمد .١٩٩٨، العلاج السلوكي الحديث أسسه وتطبيقاته، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٢٥- الجبوري ، عبد الرزاق عبدالله .٢٠٠٧، تعاطي المخدرات لدى الاحداث – الاسباب والمعالجات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد.
٢٦- الغريب ، عبد العزيز علي .٢٠٠٦ ، ظاهرة العود للادمان في المجتمع العربي، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية.
٢٧- جمعة ،عبير كامل .٢٠١٨، انتشار ظاهرة المخدرات واثارها على المجتمع العراقي، المفوضية العليا الحقوق الانسان، قسم، النشر والتثقيف، شعبة البحوث والدراسات.
٢٨- المنعم ، عفاف محمد .٢٠٠٧، الادمان،الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.
٢٩- ابراهيم ، عيسى محمد يسري .١٩٩٥، الادمان بين التجريم والمرض، دراسة في انتربولوجيا الجريمة ولحالة ، الاسكندرية: البنا للنشر والتوزيع.
٣٠- الجميلي ، فتحية .٢٠٠١، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة ، دمشق: مدار وائل للطباعة والنشر والتوزيع .
٣١- قماز، فريدة.٢٠٠٩. عوامل الخطر والوقائية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية.
٣٢- قانون المخدرات العراقي رقم (٦٨) لسنة (٦٥)، وزارة العدل، بغداد.
٣٣- جعفر، محمد علي .٢٠٠٩، عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة.
٣٤- عوض ، محمد .١٩٨٠.مبادئ علم الاجرام ، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

٣٥- حافظ ، ناهدة عبد الكريم .٢٠١٢، المخدرات لمحة للتعريف والتخدير، مجلة دراسات اجتماعية، العدد٢٧، بغداد: اصدارات بيت الحكمة.

٣٦- زيان نصيرة . ٢٠١٣.علاقة النشاط الرياضي التربوي على ضوء الحسية بالوقاية من ظاهرة الادمان على المخدرات في الوسط المدرسي، اطروحة دكتوراه قدمت إلى معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر.

٣٧- الطروانة ، هيا حسن.٢٠٢١ ، العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، العدد الثالث ، عمان: سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية.

38- Rasmussen, s, addition treatment , theoty and practice , London, sage publication , inc, 2000, p31-32.

39- f.adler, g.mueller and w.lanfer, griminology , newyork, mcgraw.hill ihc , 1991,p79.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Criminal statistics in Iraq during the years (1990-2000), 2001, General Police Directorate, Baghdad.

2- Al-Asfar, Ahmed Abdel Aziz. 2012, The causes of drug abuse in Arab society, first edition, Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

3- Abdel Aziz, Ahmed. 2021. Transformations of drug crimes in Iraq after 2003, Analytical Social Studies, Iraqi University Journal, No. 51.

4- Ibrahim, Akram Nashaat, 2000, The Drug Problem in the Arab World, Social Studies, Bayt Al-Hikma Magazine, Issue 3-4, Baghdad.

5- Al-Quraishi, Amjad Abdel Redha and a group of researchers. 2014. The Scourge of the Age: Drug Addiction, Baghdad: Ministry of Health.

6- Hassan, Basma Kazar, 2013. The impact of drugs on economic security in Basra, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 27.

7- Youssef, Jumaa Sayed, 1998. Preventing drug abuse between reality and hopes, a psychological study, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution.

8- Al-Jawahiri, Muhammad Mahmoud. 2010, Sociology of Crime and Deviance, Jordan: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing.

9- Khalifa, Hassan Salman. 2022., The role of security policy in addressing the drug phenomenon and its effects on Iraqi national security, Hamo Rabi Magazine, Issue 43.

10- - Allam, Hassan. 1990. Theoretical trends in explaining crime, Cairo: Without Publishing House.

11- Ali, Hamdi Ahmed Omar. 2022. Drug abuse and addiction and their impact on achieving sustainable development goals and programs: a field study on a sample of youth from Sohag Governorate, Journal of the Faculty of Arts in Qena, Issue (55), South Valley University, Qena / Egypt.

12- Al-Yasiri, Hamid Yasser. 2014., The phenomenon of drugs and transnational organized crime, Journal of Geographical Research, Issue 21, Baghdad.

13- Al-Harahsha, Ahmed Hassan and Jalal Ali Al-Jazairi. 2012. Drug and alcohol addiction and treatment methods, Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

14- Hantoush, Khaled Sajet. 2022. Drugs in Iraq Field notes in the southern governorates, Al-Bayan Center for Studies and Planning, article published on the website, date of visit 12/17/2022: https://www.bayancenter.org
15- Al-Abadi, Salem Abdel Ali. 2012. Drug abuse in Iraqi society, Journal of Social Studies, No. 27, House of Wisdom, Baghdad.
16- Sutherland, Edwin and Donald Cressey, 1968, Principles of Criminology, translated by Muhammad Al-Sibai, Cairo: Anglo-Egyptian Library.
17- Al-Turki, Saud. 1989. Factors leading to drug abuse and the Islamic perspective to confront it, Imam Muhammad bin Saud Islamic Magazine, first issue, Riyadh - Saudi Arabia.
18- Ghoneim, Sayed Muhammad. 1987, Personality Psychology, Its Determinants, Measurement and Theory, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
19- Abu Jado, Saleh Muhammad Ali. 1976. The Psychology of Socialization, second edition, Lebanon: Dar Al Masirah for Publishing and Distribution.
20- Sawakri, Al-Tahir. No year of publication, Contributions of the Broken Windows Theory to the Interpretation of Crime and Deviance, Annals of the University of Algiers, No. 29.
21- Al-Demerdash, Adel, 1982. Addiction, its manifestations and treatment, Kuwait: World of Knowledge Series.
22- Al-Aboud, Amer. 2022, Factors for the spread of drugs among young people and ways to prevent them, an article published on the Internet, date of visit, website: 2/10/2022, https://www.hellooha.com
23- Abdel Khaleq, Jalal Al-Din and Al-Sayyid Ramadan, 2001. Crime and deviance from the perspective of social service, Alexandria: Modern University Office.
24- Al-Sayyid, Abd al-Rahman Muhammad. 1998, Modern Behavioral Therapy, Its Foundations and Applications, Cairo: Dar Qubaa for Printing, Publishing and Distribution, Cairo.
25- Al-Jubouri, Abdul Razzaq Abdullah. 2007, Drug abuse among juveniles - causes and treatments, Master's thesis (unpublished), College of Arts, Department of Sociology, University of Baghdad.
26- Al-Gharib, Abdul Aziz Ali. 2006, The Phenomenon of Recidivism in Arab Society, Riyadh: Naif University for Security Sciences.
27- Jumaa, Abeer Kamel. 2018, The spread of the drug phenomenon and its effects on Iraqi society, High Commission for Human Rights, Department, Publishing and Education, Research and Studies Division.
28- Al-Moneim, Afaf Muhammad. 2007, Addiction, Alexandria: University Knowledge House.
29- Ibrahim, Issa Muhammad Yousry. 1995, Addiction between criminalization and disease, a study in the anthropology of crime and its case, Alexandria: Al-Banna for Publishing and Distribution.
30- Al-Jumaili, Fathia. 2001, Crime, Society and the Perpetrator of the Crime, Damascus: Madar Wael for Printing, Publishing and Distribution.
31- Gammaz, Farida, 2009. Risk and protective factors for youth drug use, unpublished dissertation, Constantine Mentouri University, Faculty of Humanities and Social Sciences.
32- Iraqi Drug Law No. (68) of (65), Ministry of Justice, Baghdad.

33- Jaafar, Muhammad Ali. 2009, Risk factors and prevention of youth drug abuse, unpublished master's thesis, specializing in development sociology, Mentouri University, Constantine.
34- Awad, Muhammad. 1980. Principles of Criminology, Alexandria: University Culture Foundation.
35- Hafez, Nahida Abdel Karim. 2012, Drugs, an overview of definition and anesthesia, Journal of Social Studies, No. 27, Baghdad: House of Wisdom Publications.
36- Zian Nasira. 2013. The relationship of educational sports activity in light of sensory awareness to preventing the phenomenon of drug addiction in the school environment, a doctoral thesis submitted to the Institute of Physical Education and Sports, University of Algiers.
37- Al-Tarwanah, Haya Hassan. 2021, Globalization and its Relationship to New Crimes, Mu'tah Journal for Research and Studies, Third Issue, Amman: Humanities and Social Sciences Series.